الأمم المتحدة

E/ECA/CM/53/L.1

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
23 March 2021

Arabic
Original: English

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
مؤتمر وزراء المالية والتخطيط
والتنمية الاقتصادية الأفريقيين
الدورة الثالثة والخمسون

أديس أبابا (حضوريا وعبر الانترنت)، ٢٢-٢٣ آذار/مارس ٢٠٢١
البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت*
النظر في البيان الوزاري وإقراره

مشروع البيان الوزاري

نحن، وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين،

وقد اجتمعنا في أديس أبابا، إثيوبيا، يومي ٢٢ و٢٣ أذار/مارس ٢٠٢١ في الدورة الثالثة والخمسين لمؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين،

وتشرفنا بحضور رئيس وزراء جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية، أبي أحمد، ومحافظي مصارفنا المركزية الوطنية والإقليمية، وغيرهم من كبار الشخصيات وضيوف الشرف،

وتداولنا بشأن موضوع ''التصنيع والتنويع المستدامان في أفريقيا في العصر الرقمي في ظل جائحة كوفيد ١٩''، وإذ نعتبر أن التصنيع هو، بلا شك، السبيل الوحيد المثبت تاريخيا نحو تحقيق نمو اقتصادي وتنمية مستدامين، عندما تقف وراءهما اقتصادات صناعية أقوى وتدعمهما الرقمنة والتنويع، وتصحبُهما سياساتٌ واستراتيجياتٌ مراعية للبيئة،

وإدراكا منا في الوقت نفسه للعواقب الصحية والاقتصادية لجائحة الفيروس التاجي (كوفيد ١٩) التي كان لها، إلى جانب الآثار الضارة لتغير المناخ التي زادتها سوءا، أبلغُ الأثر على الاقتصادات الأفريقية، ودفعتها إلى الانكماش للمرة الأولى منذ ٢٠ عاما، وعطَّلت، بل وقَلبت رأسا على عقب مسارَ خفض معدلات الفقر التي شهدناها خلال السنوات

* E/ECA/CM/53/1.

A. 21-00397

القليلة الماضية، والتقدم الذي أُحرز في التعليم والصحة، كاشفة بذلك عن تأخير في تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتطلعات خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: ''أفريقيا التي نصبو إليها''،

نعلن ما يلي:

١- *نقّر* بأن جائحة الفيروس التاجي أحدثت تأثيرا كبيرا في نمو أفريقيا في عام ٢٠٢٠، حيث سُجل انخفاض في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة -٥,٤ في المائة، الأمر الذي ألحق أضرارا بالتنمية الاجتماعية أيضا، رغم ارتفاع النمو الاقتصادي إلى ٢,٩ في المائة في عام ٢٠١٩، مقارنة بنسبة ٢,٧ في المائة في عام ٢٠١٨، وطرحت تحديات خطيرة أمام البلدان الأفريقية في مجال تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأهداف خطة عام ٢٠٦٣؛

٢- *ونلاحظ* التحديات والمخاطر المحتملة وأوجه عدم اليقين فيما يخص التوقعات المتوسطة الأجل، لا سيما نتيجةً لانخفاض النشاط الاقتصادي بفعل تدابير الإغلاق الشامل المتخذة لمكافحة الجائحة، والتهديد الناجم عن تغير المناخ، والتباطؤ الاقتصادي العالمي، وأوجه الضعف التي كشفت عنها جائحة كوفيد ١٩؛

٣- *ونلاحظ مع القلق* الاتجاه السائد نحو التخلي عن التصنيع لأن الجائحة زادت من حدة تراجع الإنتاج الصناعي في أفريقيا، وهو ما يستلزم ضرورة تعزيز القاعدة الصناعية في القارة.

٤- *وندرك* أن معظم اقتصاداتنا لا تزال قائمة على الزراعة، وبالتالي فإن الكوارث الطبيعية والتحديات المتصلة بالمناخ، مثل إعصاري إيداي وكينيث في عام ٢٠١٩، والجفاف تشكل مخاطر تهدد مسار النمو الأفريقي، بعد أن ألحقت أضرارا اقتصادية جسيمة بمعظم البلدان في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي تصل إلى نحو ملياري دولار، وهو ما يدل على أن وضع استراتيجيات لمنع تلك الآثار أو تخفيف وطأتها وتعزيز القاعدة الصناعية في أفريقيا أمر ملح وفي غاية الأهمية؛

٥- *وندرك أيضا* أهمية مواءمة السياسات الصناعية مع السياسات القطاعية الأخرى ذات الصلة، وتعزيز الاستهلاك والإنتاج المحليين، والمشاركة في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية، والاستفادة من الفوائد التي تتيحها منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لتحفيز التصنيع في القارة؛

٦- *وندرك إلى جانب ذلك* أهمية اتباع استراتيجية شاملة للتصنيع والتنويع الاقتصادي تعزز ظهور مؤسسات تنافسية متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة وقطاع غير رسمي

وثيق الترابط، يسهم في النمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل، والحاجة إلى تعزيز قدرات رواد الأعمال، وبصفة خاصة في صفوف النساء والشباب؛

٧- *ونعترف بضخامة التكاليف* الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن جائحة كوفيد ١٩، وبحاجة البلدان الأفريقية إلى وضع استراتيجيات وسياسات من شأنها المساعدة في دعم نهوض أفريقيا بقوة لتحقيق النمو واستقرار الاقتصاد الكلي، وضمان القدرة على تحمل الدين، من أجل التعافي بشكل أفضل من الأزمة، وبالدور المهم الذي يمكن أن يؤديه وجود استراتيجية قارية مثل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، في تعزيز عملية الانتعاش وما بعدها في هذا الصدد؛

٨- *ونقّر* بأن ردود السياسة العامة الأفريقية لمكافحة انتشار جائحة كوفيد ١٩ مثل التباعد الاجتماعي، وتدابير الإغلاق الشامل، وإغلاق الحدود، فضلاً عن التدابير المالية والنقدية الرامية إلى ضخ السيولة وتخفيف عبء الأزمة عن الفئات الضعيفة والقطاع الخاص، قد أثرت تأثيرا كبيرا على الوضع الاقتصادي الكلي للبلدان الأفريقية، لا سيما وضعها المالي وقدرتها على تحمل الدين. وأنه نتيجة لذلك، ستكون البلدان الأفريقية مجبرة على وضع سياسات من شأنها تحسين إدارة الاقتصاد الكلي وتعبئة الموارد المحلية، وتشجيع استثمارات القطاع الخاص؛

٩- *وندرك* الضرورة الحتمية لاستمرار أفريقيا في الأخذ بعمليات صنع السياسات القائمة على الأدلة، بهدف التخطيط لسياسات إنمائية شاملة للجميع ومستدامة وتصميمها، وتنفيذها، ورصدها وتقييمها، سياساتٍ تعزز التماسك الاجتماعي بفضل توافر بيانات جيدة ضمن أُطر خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: ''أفريقيا التي نصبو إليها،'' مع الإشارة إلى أن تسارع النمو، وارتفاع معدلات الاستثمار، وتحسن الإنتاجية، وإيجاد فرص العمل اللائق، كلها أمور تتطلب بيئة لاقتصادٍ كلّي تتسم بالاستقرار والمرونة؛

١٠- *ونحيط علما* بمساهمات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في دعم وضع السياسات القائمة على الأدلة وتنفيذها في جميع أنحاء أفريقيا، بما في ذلك عملها في مجال نمذجة الاقتصاد الكلي، والتنبؤ، وبناء السيناريوهات، في خضم القيود المتزايدة على الموارد، وأهمية الموارد الخارجة عن الميزانية في توسيع قدرة اللجنة على الاستجابة بشكل مناسب لاحتياجات الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية والاتحاد الأفريقي وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة؛

١١- *ونعترف* بأن أفريقيا أحرزت، قبل تفشي جائحة كوفيد ١٩، تقدما كبيرا نحو تحقيق نتائج اجتماعية، حيث انخفضت مستويات الفقر في معظم المناطق دون الإقليمية، بيد أن وتيرة الحد من الفقر كانت بطيئة، فقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

للفرد ٠,٥ في المائة، وهو أقل من معدل العقدين السابقين، وأن مسار النمو هذا، الذي توقف الآن، أو حتى اتخذ مسارا عكسيا بفعل الجائحة، لم يكن شاملاً، إذ لم يؤدِّ إلى إيجاد سوى القليل من فرص العمل، وهو ما يؤكد وجهة النظر التي مفادها أن مصدر النمو ونوعه عاملان مهمان لإيجاد فرص العمل في القارة، وأن موضوع الدورة الحالية للمؤتمر، ''التصنيع والتنويع المستدامان في أفريقيا في العصر الرقمي في ظل جائحة كوفيد ١٩''، قد جاء بالتالي في الوقت المناسب لمعالجة قضايا إيجاد فرص العمل اللائق، من خلال الرقمنة، على نحو يضمن التنمية الصناعية المستدامة، دون إغفال الدور الذي اضطلعت به التكنولوجيات الرقمية خلال أزمة كوفيد ١٩؛

١٢- *ونعترف أيضا* بالدور الذي تؤديه التكنولوجيات الرقمية في تحويل الصناعة بفضل ما يشار إليه بالثورة الصناعية الرابعة، التي تشمل اعتماد تكنولوجيات، مثل الروبوتات الصناعية والطباعة الثلاثية الأبعاد في مجال التصنيع، واستخدام البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي في تطوير المنتجات والتجارة الإلكترونية في التسويق والمبيعات، مما ينقل عملية التصنيع إلى مستويات جديدة تماما؛

١٣- *ونحيط علما أيضا* بالفرص التي أتاحتها الجائحة لتعزيز السياسات وإعادة البناء في المستقبل باتباع مسار تصنيع مستدام بيئيا ومزود بالمهارات الرقمية المطلوبة، وهو ما يتطلب من واضعي السياسات غرس البذور لأساسٍ متين للعصر الرقمي عن طريق تعزيز قدرات البحث والتطوير، وتعميم مراعاة العلم والتكنولوجيا والابتكار في السياسات الإنمائية، والاستثمار في الإنترنت والهياكل الأساسية الرقمية، فضلاً عن تحسين مهارات الإلمام بالتكنولوجيا الرقمية وظروف العمل؛

١٤- *ونسلّم* بالتالي بضرورة أن تعتمد أفريقيا التصنيع والتنويع المستدامين بيئيا، باعتبارهما سبيلاً لإيجاد فرص عمل للنساء والشباب لبناء مستقبل أفضل، مع الإحاطة علما بالتكنولوجيات الناشئة في الثورة الصناعية الرابعة، والتحديات التي يطرحها تغير المناخ وتفشي الجوائح والتي تمثل مخاطر جديدة كبيرة وتتيح خيارات وفرصا مختلفة أمام عملية التنمية في أفريقيا؛

١٥- *ونحيط علما* بالاستجابة السريعة والفعالة للاتحاد الأفريقي، بالاشتراك مع الحكومات الأفريقية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والمؤسسات الإقليمية والشركاء الإنمائيين، في التصدي لهذه الجائحة، مستفيدا من الميزة النسبية المكتسبة من التجارب السابقة في مجال الجوائح الصحية في القارة، من قبيل وباء إيبولا؛

١٦- *ونسلم بأنه*، إلى جانب الجهود الحالية المبذولة لاحتواء الآثار الضارة للجائحة والتصدي لها، يجب على أفريقيا أن تتخذ إجراءات فعالة لزيادة القيمة المضافة وإيجاد فرص عمل لائقة للشباب الأفريقيين، البالغ عددهم ١٧٠ مليون نسمة والذين

سيدخلون سوق العمل بين عامي ٢٠١٩ و٢٠٣٠، وأن تكفل، إلى جانب ذلك، توافر القدرة على التكيف مع الصدمات في المستقبل؛

١٧- *ندعو* الدول الأعضاء، بالتالي، إلى وضع وتنفيذ استراتيجيات وسياسات يمكن أن تدفع التصنيع والتنويع الأخضرين، وذلك بسُبل تشمل صياغة استراتيجيات وخطط متكاملة للنمو الأخضر والرقمنة في ظل التكيف مع تغير المناخ، ضمن الأطر الصناعية وسائر الأطر الإنمائية الوطنية؛

١٨- *وندعو أيضا* الدول الأعضاء إلى إرساء أسس أفضل للاقتصاد الرقمي والاقتصاد الجديد للمناخ في كافة القطاعات لتحسين الإنتاجية عن طريق تعزيز قدرات البحث والتطوير على النحو المناسب، وتعميم مراعاة العلم والتكنولوجيا والابتكار في السياسات الإنمائية، والاستثمار في المجمعات الرقمية وتنمية المهارات الرقمية، بما في ذلك الحوسبة الأساسية، والبرمجة والترميز الحاسوبيين، والمهارات الشخصية المحايدة في العمل، مثل الاتصالات، والإدارة، والتفكير التحليلي والنقدي، والإبداع؛

١٩- *نهيب* بالقطاع الخاص أن يسخِّر على نحو مستدام استراتيجيات الاقتصادين الأخضر والأزرق والتصنيع القابل للتكيف مع تغير المناخ، كما نُقر في هذه العملية بالنمو السريع للتكنولوجيات الجديدة والناشئة التي تقوم عليها الثورة الصناعية الرابعة وبإدماجها على نحو متزايد، من قبيل التكنولوجيات الرقمية، والتكنولوجيات النانوية، والتكنولوجيات الحيوية، والمواد المتطورة، التي تعد أساس الثورة الصناعية الرابعة؛

٢٠- *وندعو* اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وشركاءها الإنمائيين إلى العمل على تعزيز الدعم التقني المقدم إلى الدول الأعضاء من أجل دعم التنويع والتصنيع، بما في ذلك في مجال إطلاق العنان لإمكانات القطاع الخاص في تحقيق التصنيع الأخضر القابل للتكيف مع تغير المناخ ومواءمة الاستراتيجيات التصنيعية مع أهداف التنمية المستدامة وتطلعات خطة عام ٢٠٦٣ ومبادئ الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الأزرق، وتقييم آثار التكنولوجيات الجديدة والناشئة على التصنيع في أفريقيا، واعتماد ممارسات جيدة في تسخير التكنولوجيات الناشئة تحقيقا للتصنيع المستدام؛

٢١- *وندعو* الدول الأعضاء إلى اتباع استراتيجيات شاملة للتصنيع والتنويع الاقتصادي تعطي الأولوية لتنمية مؤسسات متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة قادرة على المنافسة، فضلا عن ضمان إقامة روابط مع القطاع غير الرسمي في تسريع النمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل وتطوير ريادة الأعمال، لا سيما للنساء والشباب، بدعم كاف من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وغيرها من الشركاء الإنمائيين؛

٢٢- *نحيط علما* بقرار الاتحاد الأفريقي القاضي باختيار السيد أركيبي أوكباي مرشَّحا لأفريقيا لمنصب المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية؛

٢٣- *نسلم* بالدور الهام الذي يجب أن تؤديه منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في المضي قدما بشكل أفضل، وكذلك في المساهمة في السياسات الصناعية والاقتصادية ودعمها، وهي السياسات التي ستدعم النمو الشامل والمستدام في العالم النامي؛

٢٤- *نُقر* بسجل السيد أوكباي الحافل في قيادة سياسات ابتكارية وجيهة، وصياغتها وتنفيذها عبر الاقتصادات النامية؛

٢٥- *نعرب عن ثقتنا* بأن خبرة السيد أوكوباي الواسعة، بالإضافة إلى رؤيته للقضايا الدولية، تجعله أفضل مرشح لمنصب المدير العام؛

٢٦- نُرحب برؤية السيد أوكباي بعيدة المدى لإعادة تنشيط منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وتركيزه المنصب على التصنيع الخالي من الكربون، وتبادل المعارف العالمية، والنمو الصناعي الشامل للجميع؛

٢٧- *نرحب* بفرصة العمل عن كثب مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في فترة ما بعد جائحة كوفيد ١٩ وفي السنوات المقبلة؛

٢٨- *نعرب* عن دعمنا لترشيح السيد أوكباي لمنصب المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية؛

٢٩- *نرحب* باعتماد مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في دورته العادية الثالثة والثلاثين، المعقودة في أديس أبابا في ٩ و١٠ شباط / فبراير ٢٠٢٠، الموقفَ الأفريقي الموحد بشأن استرداد الأصول، الذي قرر فيه المؤتمر الحرص على تحديد جميع الموارد المالية المفقودة بسبب هروب رأس المال غير المشروع والتدفقات المالية غير المشروعة وإعادتها إلى أفريقيا لتمويل خطة القارة الإنمائية؛

٣٠- *ونُقر* بالتحديات التي تواجهها الدول الأعضاء في تعقب الموارد المالية التي يتم تحويلها بصورة غير مشروعة من القارة وضبطها واستردادها، وهو ما يحُد من القدرة على تعبئة الموارد المحلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتطلعات خطة عام ٢٠٦٣؛

٣١- *وندعو* الأمم المتحدة، وعلى وجه الخصوص اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وأعضاء الاتحاد المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة والشركاء الآخرين إلى الاستفادة من الرقمنة لدعم البلدان الأفريقية في تنفيذ الموقف الأفريقي الموحد بشأن استرداد الأصول وتعزيز تعبئة الموارد المحلية في القارة؛

٣٢- *ونُعرب* عن تقديرنا للجنة الاقتصادية لأفريقيا وثنائنا عليها، نظير الدعم الذي تقدمه، بالتعاون مع شركائها الإنمائيين، لوزراء المالية الأفريقيين وتوفير منبر لعقد مناقشات بشأن عدة مبادرات متعلقة بالديون، مثل مبادرة مجموعة العشرين بشأن تعليق

سداد خدمة الدين وإعادة هيكلة الديون السيادية، بهدف تعزيز حصول الدول الأعضاء على التمويل الإنمائي؛

٣٣- *وندعو* اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع شركائها الإنمائيين إلى مواصلة تقديم هذا الدعم الذي يعد مهما لعودة النمو الاقتصادي؛

٣٤- *ونُثني* على اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لدعمها المتواصل لمساعي النهوض بخطة التكامل في القارة، بسبل منها توفير الدعم في مجال السياسات والدعم التحليلي والتقني إلى الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الأفريقية، مثل وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية، لا سيما خطة العمل ذات الأولوية الثانية لبرنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا، والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران التابعة للاتحاد الأفريقي؛

٣٥- *وندعو* اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى مواصلة تعزيز قدراتها التحليلية والتقنية والاستشارية والتدريبية لدعم وضع السياسات القائمة على الأدلة وتنفيذها، بما في ذلك وضع نماذج الاقتصاد الكلي والتنبؤ ووضع السيناريوهات، وبذل جهود إضافية لتعبئة الموارد الخارجة عن الميزانية اللازمة للاستجابة للاحتياجات والطلبات المتزايدة على خدماتها من قبل الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية ومفوضية الاتحاد الأفريقي وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة؛

٣٦- *ونُعرب عن تقديرنا وثنائنا* بشأن التزام القادة الأفريقيين بتنمية القارة، على نحو ما تبين من بدء المعاملات التجارية في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢١ في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، في الدول الأفريقية الأربع والثلاثين التي صدَّقت على الاتفاق، والشروع في مفاوضات المرحلتين الثانية والثالثة بشأن الاستثمار وسياسة المنافسة وحقوق الملكية الفكرية والتجارة الإلكترونية؛

٣٧- *ونؤكد* من جديد دعوتنا إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من أجل تقديم الدعم التقني إلى الدول الأعضاء لتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، والزراعة، وسلاسل القيمة الإقليمية في المستحضرات الصيدلانية وتجهيز المنتجات الزراعية وتثمين الموارد المعدنية، وكذلك المفاوضات في المرحلتين الثانية والثالثة من مسار المفاوضات في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛

٣٨- *ونرحّب* بما تقوم به اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع شركائها، لرصد تنفيذ أنشطة وبرامج التكامل الإقليمي من خلال مختلف أدواتها الخاصة بالرصد، بما في ذلك الآليات الواردة في المنشور الذي يحمل عنوان: ”*تقييم للتكامل الإقليمي في أفريقيا*،“ وفي دليل التكامل الإقليمي، ومؤشر الأعمال التجارية القطري لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛

٣٩- *ونلتزم* من جديد بمواصلة وتعزيز جهودنا الرامية إلى التصدي للتحديات التي لا تزال دولنا الأعضاء تواجهها في تنفيذ مختلف مبادرات والتزامات التكامل الإقليمي التاريخية، لا سيما في مجالات التصنيع، والاقتصاد المراعي للمناخ، والرقمنة، والبيانات والإحصاءات، الهياكل الأساسية، والطاقة، وتقارب السياسات الاقتصادية الكلية، والسلام والأمن، والتجارة والاستثمارات؛

٤٠- *ونقر* بأن البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية أحرزت تقدما في تنفيذ مختلف المجالات ذات الأولوية في برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤، بما في ذلك في بناء ممرات النقل العابر والممرات الاقتصادية، رغم أن هذا التقدم كان متباينا وبطيئا للغاية، الأمر جعل غالبية هذه البلدان تظل في مواجهة تحديات خاصة؛

٤١- *ونحيط* علما بالإعلان السياسي الرفيع المستوى الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ عن استعراض منتصف المدة الشامل العالمي لبرنامج عمل فيينا بشأن البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤، الذي يحمل عنوان: ''الدعوة إلى العمل من أجل التعجيل بتنفيذ برنامج عمل فيينا،'' وفي هذا الصدد، ندعو اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى أن تواصل، بالتعاون الوثيق مع شركائها، تقديمَ الدعم في مجال السياسة العامة والدعم التحليلي والتقني للبلدان النامية غير الساحلية الأفريقية في جهودها الرامية إلى تنفيذ برنامج عمل فيينا، بما في ذلك من خلال تعزيز قدراتها للاستفادة من الفرص التي تتيحها المبادرات الإقليمية مثل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛

٤٢- *ونحيط علما أيضا* بأولويات برنامج اللجنة الاقتصادية لعام ٢٠٢٢، ونؤكد من جديد التزامنا بدعم الميزانية المقترحة، ونهيب بالجمعية العامة للأمم المتحدة الموافقة على خطة اللجنة وميزانيتها لعام ٢٠٢٢ على النحو المقدم لهذا المؤتمر الموقر؛

٤٣- *ونقر* بأن البلدان الأفريقية الأقل نموا وهايتي قد أحرزت تقدما جيدا في برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠، لا سيما فيما يتعلق بزيادة نصيب الفرد من الإنفاق على التعليم الابتدائي، وهو ما أسهم في زيادة معدلات الالتحاق بالمرحلة الابتدائية وإكمالها وتحسين التكافؤ بين الجنسين في المدارس الابتدائية والثانوية، وأنها حققت نجاحا ملحوظا في تمكين المرأة سياسيا من خلال زيادة تمثيلها في البرلمانات الوطنية والحكومات المحلية، كما أنها خفّضت من تركيز الصادرات عن طريق تنويع صادراتها من السلع الأولية؛

٤٤- *ويسارونا القلق* من أن تأثير جائحة كوفيد ١٩ يهدد التقدم المحرز حتى الآن، على النحو المبين في تقرير الأمين العام لعام ٢٠٢٠ بشأن تنفيذ برنامج عمل

اسطنبول لأقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠،[١] وتقرير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عن تنفيذ برنامج عمل اسطنبول في أقل البلدان الأفريقية نموا؛[٢]

٤٥- *ويساورنا القلق أيضا* من أن الجائحة، إلى جانب ما تحدثه من تباطؤ في النمو، من المتوقع أن تنسف المكاسب التي تحققت في السنوات الأخيرة، لا سيما في مجالات المساواة بين الجنسين، والفقر، والحد من عدم المساواة، وهو ما يعرِّض إمكانيات تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠ للخطر.

٤٦- *ويساورنا القلق كذلك* من أنه، في الوقت الذي ينتمي فيه نصف البلدان الستة الأقل نموا التي خرجت من هذه الفئة حتى الآن إلى هي من أفريقيا، وهي بوتسوانا وكابو فيردي وغينيا الاستوائية، إلا أن التنمية البطيئة وغير المتكافئة في أقل البلدان الأفريقية نموا وهايتي ستقوض التقدم المحدود المحرز في استيفاء معايير الخروج من القائمة، مقارنة بهدف برنامج عمل اسطنبول، الذي حدد أن نصف عدد أقل البلدان نموا ينبغي أن يكون مؤهلا للرفع من القائمة؛

٤٧- *ويساورنا القلق بوجه خاص* من أن الوباء يمكن أن يفاقم هشاشة البلدان الأفريقية الأقل نموًّا إزاء أعباء الديون، ونلاحظ أن خمسة من البلدان الستة التي تعاني من مديونية حرجة هي من بين أقل البلدان الأفريقية نموًّا، وأن اثنين من أقل البلدان نموًّا قد قررا التماس إعادة هيكلة الديون بمقتضى ''الإطار المشترك لمعالجة الديون''، علاوة على مبادرة مجموعة العشرين بشأن تعليق سداد خدمة الديون؛

٤٨- *ونؤكد* على ضرورة إعادة النظر في نظام الدعم الحالي لأقل البلدان نموًّا في الفترة التي تسبق مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموًّا، في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢، حتى توفِّر تدابيرُ الدعم الدولية مستوياتِ المساعدة اللازمة لأقل البلدان الأفريقية نموًّا وهايتي لكسر ما تواجهه من حواجز هيكلية تعترض سبيل تقدمها، والتغلب على مواطن الضعف الخاصة بها؛

٤٩- ولهذا الغرض، *نؤكد من جديد* دعوتنا إلى اللجنة بأن تواصل دعمها لأقل البلدان الأفريقية نموًّا في جهودها الرامية إلى الخروج من هذه الفئة وأن تيسِّر لها تنفيذ برنامج العمل المنبثق عن مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا.

---

[١] A/75/72-E/2020/14

[٢] اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ''التقدم المحرز في تنفيذ مجالات الأولوية لبرنامج عمل أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ (برنامج عمل إسطنبول): الاستعراض الإقليمي الأفريقي لبرنامج عمل إسطنبول''، أديس أبابا، ٢٠٢١.

بيان شكر وتقدير

٥٠- نتوجه بالشكر إلى حكومة وشعب جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية على ما أحاطت به الدول الأعضاء وممثلي مختلف المؤسسات والمنظمات التي شاركت في هذا المؤتمر من كرم الضيافة، وعلى الحفاوة التي حظينا بها، والتي كان لها أكبر الأثر في أن تكلل اجتماعاتنا بالنجاح.

٥١- وأخيرًا، نعرب عن امتناننا للجنة الاقتصادية لأفريقيا على نجاحها في عقد الدورة الثالثة والخمسين لمؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين.